

وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2019

موريتانيا

حققت موريتانيا في عام 2019 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وبخلاف الأعوام السابقة حيث لم تقم الحكومة بشكل كافٍ بمقاضاة أو استصدار أحكام الإدانة في قضايا الرق، قامت الحكومة بالتحقيق مع 12 من الجناة، ومقاضاتهم، وإدانتهم في 3 من قضايا الرق خلال الفترة التي يغطيها التقرير. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت وموّلت وكالة جديدة "تأزر" لمساعدة الفئات السكانية المستضعفة، بما في ذلك المجتمعات التي تنحدر من سلالة الرقيق. كما عدّلت الحكومة قوانين تتعلق بالإتجار بالأشخاص وخففت المتطلبات لتسجيل المنظمات غير الحكومية. لكن على الرغم من بذل جهود حقيقية في جميع المجالات ذات الصلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حصلت موريتانيا على تقييم أدنى من التقدم بسبب استمرارها في تطبيق سياسات أدت إلى تأخير التقدم في مجال القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ورغم أنه كان هناك مؤشرات للتقدم، لم تبدل سلطات إنفاذ القانون الجنائي جهوداً كافية لمكافحة الرق وآثاره خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وعلى وجه التحديد، فإن الملاحقة القضائية أو استصدار أحكام إدانة في قضايا الرق هي حالات منعزلة، ولا زالت التقارير تشير إلى أن بعض الجهات الحكومية الفاعلة، بما في ذلك الشرطة والسلطات القضائية، لا تزال غير راغبة في ملاحقة تلك القضايا. بالإضافة لذلك، اشترطت الحكومة، منذ عام 2011، تقديم إثبات الزواج وجنسية الوالدين البيولوجيين من أجل حصول الأطفال على شهادة ميلاد. ونتيجة لذلك، مُنع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الأقليات العرقية من الحراطين وجنوب الصحراء، بمن فيهم المنحدرون من سلالة الرقيق، من التسجيل عند الولادة. وحيث أن شهادات الميلاد مطلوبة للتسجيل في المدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الصغار في سن 12 عاماً لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما ينخرط الأطفال في موريتانيا في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية التعاقدية والعبودية المتوارثة. كما يقوم الأطفال بأعمال خطيرة في الزراعة، وخصوصاً في مجال رعي الماشية والماعز. لم تبدل الحكومة جهوداً كافية لإنفاذ بعض القوانين ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك قوانين العبودية المتوارثة. علاوة على ذلك، فقد حد الافتقار للموارد المالية بشدة من قدرة الحكومة على التطبيق الشامل لسياساتها، كما أن البرامج الاجتماعية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال لا تكفي لمعالجة مدى انتشار المشكلة على نحو كافٍ.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في موريتانيا.

السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	المجال
2019	الانضمام إلى البروتوكول الاختياري للنزاع المسلح الصادر عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة.	إطار العمل القانوني
2019 – 2015	التأكد من أن أحكام القانون الخاصة بالعمل الخفيف تحدد الظروف التي يجوز فيها القيام بالعمل الخفيف.	
2019 – 2009	ضمان الحظر الشامل لكافة أشكال المهن والأنشطة التي تشكل خطراً على الأطفال وتشمل القطاعات التي من المعروف أن عمالة الأطفال تحدث فيها، بما في ذلك العمل المنزلي.	
2019 – 2018	ضمان تطابق الحد الأدنى لسن العمل مع سن التعليم الإلزامي.	
2019	نشر المعلومات حول عدد عمليات التفتيش على العمل، ومخالفات قانون عمالة الأطفال التي تم اكتشافها، والعقوبات التي تم تقديرها وتحصيلها.	الإنفاذ

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	تقوية نظام تفتيش العمل عن طريق تفويض مفتشية العمل لتقدير العقوبات والغرامات وإطلاق عمليات تفتيش روتينية واستهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2019 – 2014
	ضمان تدريب مفتشي العمل على المدونة العامة لحماية الطفل.	2019 – 2018
	زيادة عدد الموظفين والتدريبات والموارد المخصصة لوكالات إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك محاكم مكافحة الرق لإنفاذ قوانين عمالة الأطفال على نحو مناسب، وخصوصاً في المناطق النائية وفي القطاعات غير الرسمية.	2019 – 2010
	ضمان توقيع عقوبات صارمة بما فيه الكفاية لردع المخالفين لقوانين عمالة الأطفال.	2019 – 2015
	زيادة الجهود لضمان التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية المتوارثة والتسول القسري، طبقاً للقانون.	2019 – 2016
	ضمان الملاحقة القضائية لقضايا الرق طبقاً للقانون.	2019 – 2017
	ضمان أمن وسلامة النشطاء المناهضين للعبودية، والسماح بالتجمع السلمي والحديث العلني عن العبودية والممارسات الشبيهة بالرق وآثار العبودية دون تدخل الحكومة.	2019 – 2011
	الاعتراف القانوني بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل لحماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية من الحراطين والأقلية الإثنية ومجموعات الأرقاء السابقين، خصوصاً المنظمات والجماعات التي تساعد ضحايا العبودية على رفع دعاوى قضائية، وتسجيل الموالي، وضمان الوصول إلى التعليم وضمان عدم استخدام التشريعات لإعاقة قدرة تلك المنظمات على أداء وظيفتها.	2019 – 2017
التنسيق	ضمان مشاركة وزارة العمل في المجلس الوطني لحماية الطفل.	2019 – 2018
سياسات الحكومة	التأكد من أن السياسات الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال، وخاصة خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال، تتلقى التمويل الكافي لتطبيق الخطة بشكل فعال.	2019 – 2016
	اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.	2019 – 2015
البرامج الاجتماعية	ضمان قدرة جميع الأطفال على الحصول على شهادات الميلاد لزيادة فرص وصولهم للتعليم الثانوي وتقليل تعرضهم لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2019 – 2016
	تحسين الجهود الرامية لإزالة العوائق وإتاحة الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك أطفال الأسر التي تنحدر من عائلات العبيد واللاجئين، عن طريق تحسين البنية الأساسية للمدارس وتوفير المدرسين، خاصة في المناطق الريفية.	2019 – 2011
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة عمالة الأطفال، بما في ذلك القطاع الزراعي، ورعي الماشية، والعمل المنزلي، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية المتوارثة والعبودية التعاقدية.	2019 – 2009
	تطبيق برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المعنية بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2019 – 2012
	عمل الأبحاث وجمع البيانات عن العبودية بشأن وضع وتطوير سياسات وبرامج فعالة للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.	2019 – 2010

السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	المجال
2019 – 2015	زيادة التمويل للبرامج الاجتماعية التي توفر الخدمات للعبيد السابقين.	